

السلطة تتكئ على العشائر لقمع الاحتجاجات في العراق

بوادر لتحول الحشد الشعبي قوة مختصة في فض التظاهرات



تصعيد ينفذ بالأسوأ

وطالبت "المكاويص" بفتح "المدارس والمعاهد والجامعات، لكي لا تضع أي فرصة للتعليم على أولادنا الطلبة وخسارة السنة الدراسية هذه"، مؤكدة أنها ستستق "بالضد وبحزم عال من هذه الممارسات لبعض الأفراد".

وكتشفت هذه العشيرة التي يرتبط المئات من أبنائها بقوات الجيش ومختلف الأجهزة الأمنية والحشد الشعبي عن مساعيها نحو "تشكيل لواء السادة المكاويص من أجل حفظ الأمن والسلم"، مشيرة إلى أن "المقاتلين الأشداء لا تلومهم بالله لومة لائم". كذلك أعلنت عشيرتا "الدربع" و"المهاج" أنهما وجهتا أبنائهما برفع خيم الاعتصام من الساحات التي نصبت فيها، وتشكيل أفواج مسلحة بذريعة "إسناد القوات الأمنية وحفظ السلم الأهلي".

وأفاد علي البياتي عضو المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق الأربعة بان أجمالي ضحايا الاحتجاجات في العراق منذ انطلاقها وحتى الآن بلغ 492 قتيلًا ونحو 23 ألف مصاب.

وقال البياتي إن "عدد القتلى بلغ 492 فيما بلغ عدد الإصابات حدود 23 ألف مصاب وأن عدد المعتقلين تجاوز 2900 معتقل منهم 93 فقط قيد الاحتجاز حالياً".

وأضاف أن "عدد المفقودين بلغ 58 مفقوداً في حين بلغت حالات الإعتقال التي تطال الناشطين والمظاهراتيين والإعلاميين 37 حالة". وكانت الاحتجاجات في العراق انطلقت في الأول من أكتوبر الماضي في بغداد وتوسع محافظات جنوبي العراق ومازالت متواصلة للمطالبة بإصلاح العملية السياسية وتشكيل حكومة جديدة وإجراء انتخابات مبكرة في البلاد لمواجهة حالات الفساد المستشري في البلاد ومعالجة البطالة.

جميع المواطنين ولكن يجب أن يكون بسلامية تامة وعقلانية راجحة وليس بالطرق التي نراها اليوم بالحرق وقطع الطرق وغلق المدارس والدوائر والمضمر منها فقط هو المواطن البسيط، مشيرة إلى أن "الأمر بدأ يخرج عن السيطرة وهذا ما لا يقبله أي مواطن محب لبلده".

وحدرت هذه العشيرة، من "الفتنة التي تجري في الوقت الراهن وعدم الانجرار وراء أعمال التخريب والحرق كونها تتنافى والأعراف العشائرية والوطنية والدينية"، معلنة أن "من يحاول العبث بأمن بلدنا" سيلقى جزاءه، فيما شددت على ضرورة التعاون "القائم مع القوات الأمنية لبسط الأمن وعودة الحياة الطبيعية".

492 قتيلًا ونحو 23 ألف مصاب ضحايا الاحتجاجات في العراق منذ انطلاقها

من جهتها، طالبت عشيرة "المكاويص"، وهي إحدى العشائر التي تقول إن نسبها ينحدر من النبي محمد، "المظاهرين الشرفاء السلميين" بحصر تظاهراتهم "داخل ساحات التظاهر فقط، حتى تكون سلمية ونحن من الداعمين لها إن كانت كذلك"، وفيما أكدت رفضها "أي أعمال تحدث خارجها من الاعتداء على أبنائنا وإخوتنا من القوات الأمنية والشرطة"، ذكرت أن "هؤلاء هم أهلنا وأولادنا وأخوتنا لا نفرق بينهم، فإي قطة دم تسقط فهي تسقط منا جميعاً".

ويعد هذا الحديث عن "الدم" نوعاً من التلويح بالثأر في المجتمع العشائري، وهو متغير يدخل للمرة الأولى على مشهد التظاهرات في العراق.

التقرير رئيس الحكومة العراقية المستقبل عادل عبدالمهدي، إشارات الأحزاب والمليشيات الموالية لإيران التي لمحت لإمكانية إرجاعه لرئاسة الوزراء على رأس حكومة جديدة، بالتحرك ميدانياً من أجل إيجاد صيغة ما تليها مطالبها بقمع الاحتجاجات بعد أن فشل حادث مقتل قاسم سليمان في تحويل وجهة التظاهرات. ووجد عبدالمهدي، الباحث عن ظهور مجتمعي يشرعن من خلاله تحركاته، ضالته في العشائر العراقية.

بغداد - نشأ في مدن الوسط والجنوب في العراق، التي تشهد احتجاجات واسعة ضد الطبقة الحاكمة منذ مطلع أكتوبر الماضي، تحالف جديد بين العشائر وممثلي السلطة، يستهدف تحويل عناصر في الحشد الشعبي إلى قوة محلية مختصة بفض التظاهرات، بذريعة الحفاظ على السلم الأهلي وإعادة الحياة إلى طبيعتها.

وقال نشطاء في مدينة الكوت جنوب العاصمة العراقية، إن زعماء عدد من العشائر الكبيرة أجروا لقاءات مكثفة خلال الأيام القليلة الماضية، مع نظرائهم في مدن أخرى وممثلين عن حكومة رئيس الوزراء المستقبلي عادل عبدالمهدي وقادة في قوات الحشد الشعبي، لبحث سبل احتواء حركة الاحتجاجات التي تجددت بقوة منذ مقتل قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليمان في غارة أميركية بمطار بغداد الشهر الجاري.

وكتشفت مصادر مطلعة أن الحكومة عرضت حزمة كبيرة من الغريبات على شبوح عشائر لكي ينضموا إلى جهودها في احتواء حركة الاحتجاج، داعية إياهم إلى الاستفادة من سلاح الحشد الشعبي في تنظيم مجموعات تحمل عناوين جديدة، يمكنها مواجهة المظاهرات بصفتها قوة أهلية تجسد مصالح المتضررين من استمرار التظاهرات العراقية، وتغذي الحكومة العراقية والمليشيات المرتبطة بها فرضية أن الإضراب الطلابي في وسط وجنوب

ويبدو أن أيسر وسائل إنهاء حركة الاحتجاج يتمثل في وضع المظاهرات في مواجهة مع العشائر، التي يملك الألاف من أبنائها السلاح لأنهم مقاتلون في قوات الحشد الشعبي.

وبدأ أن التكثف الحكومة بنجح، إذ صدرت مواقف تتضمن تهديدات مبطنة للمظاهرات من قبل بعض شبوح العشائر، معززة بإشارات عن تناغم موقفها مع موقف المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني.

وقالت عشائر "الدلفية" المنتشرة في الوسط والجنوب، إن "التظاهر حق

وحرص رجل الأعمال اليمني خالد عبدالواحد من أثار وتداعيات مثل هذه القرارات على القطاع المصرفي، وفي مقدمة ذلك نشوء سوق سوداء لتبادل وبيع العملات المحلية من فئات الإصدار النقدي الجديد، وهو ما يتسبب في خسارة المواطنين لقيمة مدخراتهم الأساسية من العملة الوطنية في ظاهرة غير مسبوقة في أي بلد.

وأشار عبدالواحد إلى أن قرار منع تداول العملات في مناطق سيطرة الحوثيين سيتسبب في زيادة مستوى الفاوت في سعر الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى في كل من صنعاء وعدن وهو ما يتيح للمضاربين الاستفادة من هذا الوضع وبالتالي انعاش السوق الموازية "السوق السوداء" التي كانت قد تراجعت إلى حد ما عقب تدخلات البنك المركزي اليمني في عدن وبيع الدولار للتجار من أجل الاستيراد للمواد الأساسية والمنتجات النفطية.

ورصدت ورقة تقدير موقف صادرة عن عدد من الخبراء ورجال المال والأعمال اليمنيين حول قرار عدم التعامل مع الإصدار النقدي الجديد وتداعياته على الشأن الاقتصادي في اليمن عددا من المخاطر المحتملة لمثل هذا القرار ومن بينها دفع المواطنين إلى شراء العملة الأجنبية للحفاظ على مدخراتهم تحسبا للمخاوف من بقاء فئات الإصدار النقدي الجديد بأيديهم مع ما يمثله ذلك من خطورة على سعر الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى حيث تفقير اليمن للعملة الصعبة جراء انحسار مصادر النقد الأجنبي منذ بدء الحرب التي يشهدها اليمن.

ارتفاع كلفة التحويلات للأموال سواء داخل اليمن أو خارجه وبالتالي فقدان جزء كبير من الأموال سوف يستفيد منه المضاربون بالعمله.

الحوثيون يفاقمون المعاناة بتوسيع هوة تجويع اليمنيين

مباشر على الوضع المعيشي في بلد مثل اليمن يستورد كل احتياجاته تقريبا من الغذاء والدواء من الخارج بنسبة تتجاوز 90 بالمائة وبتكلفة تصل إلى 2.5 مليار دولار سنويا.

ويلفت رئيس الغرفة التجارية بعن إلى أن قرارات من هذا النوع تهدد الأمن الغذائي لليمنيين وتمس احتياجاتهم الضرورية للغذاء والدواء، كما أنها تمس حياتهم المعيشية في حال تمت قراءة هذه الإجراءات من منظور اقتصادي ومالي بحث، بالنظر إلى أن العملة الوطنية القديمة باتت غير كافية لتلبية احتياجات القطاع التجاري لمبادلتها بالدولار والعملات الصعبة الأخرى من أجل الاستقرار.

ويرى باعبيد أن القطاع التجاري اليمني بحاجة ماسة للحض الأثني من الاستقرار النقدي الذي يعد شرطاً أساسياً لاستقرار المعاملات والتبادلات التجارية في اليمن، وفي التعاملات كذلك مع الأسواق الخارجية حيث إن اضطراب وتذبذب سعر العملة ينعكس بصورة مباشرة على حالة الاستقرار في المنظومة الاقتصادية نتيجة المخاوف المحتملة من خسارة المتعاملين بهذه العملة لقيمتها النقدية الحقيقية، إلى جانب الآثار المتوقعة لتضخم أسعار السلع وما ينتج عنها من اختلال اقتصادي تصل آثاره إلى حياة المواطنين.

ويؤكد خبراء أن كل الخيارات الماثلة جراء التسرع في تطبيق قرار منع التعامل مع الفئات الجديدة من الإصدار النقدي الجديد الذي اتخذ مؤخراً مكلفاً ومن الصعب تطبيقها، لاسيما في ظل الافتقار إلى مقومات التحول إلى العملة الإلكترونية وأساليب الدفع والشراء الإلكترونية في اليمن، وقد سبق وتم اتخاذ خطوات مشابهة في السابق لم يحالفها النجاح، ناهيك عن أنه يهدد الطريق نحو سيناريوهات أكثر خطورة تتمثل في الشروع بإيجاد عملة متمايزتي القيمة في إطار البلد الواحد مع ما يمثله ذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد اليمني، وينذر بخلق وضع سياسي أكثر تعقيداً.

ويحذر رجل الأعمال اليمني خالد عبدالواحد من أثار وتداعيات مثل هذه القرارات على القطاع المصرفي، وفي مقدمة ذلك نشوء سوق سوداء لتبادل وبيع العملات المحلية من فئات الإصدار النقدي الجديد، وهو ما يتسبب في خسارة المواطنين لقيمة مدخراتهم الأساسية من العملة الوطنية في ظاهرة غير مسبوقة في أي بلد.

وأشار عبدالواحد إلى أن قرار منع تداول العملات في مناطق سيطرة الحوثيين سيتسبب في زيادة مستوى الفاوت في سعر الريال مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى في كل من صنعاء وعدن وهو ما يتيح للمضاربين الاستفادة من هذا الوضع وبالتالي انعاش السوق الموازية "السوق السوداء" التي كانت قد تراجعت إلى حد ما عقب تدخلات البنك المركزي اليمني في عدن وبيع الدولار للتجار من أجل الاستيراد للمواد الأساسية والمنتجات النفطية.

ورصدت ورقة تقدير موقف صادرة عن عدد من الخبراء ورجال المال والأعمال اليمنيين حول قرار عدم التعامل مع الإصدار النقدي الجديد وتداعياته على الشأن الاقتصادي في اليمن عددا من المخاطر المحتملة لمثل هذا القرار ومن بينها دفع المواطنين إلى شراء العملة الأجنبية للحفاظ على مدخراتهم تحسبا للمخاوف من بقاء فئات الإصدار النقدي الجديد بأيديهم مع ما يمثله ذلك من خطورة على سعر الريال اليمني مقابل الدولار والعملات الصعبة الأخرى حيث تفقير اليمن للعملة الصعبة جراء انحسار مصادر النقد الأجنبي منذ بدء الحرب التي يشهدها اليمن.

ارتفاع كلفة التحويلات للأموال سواء داخل اليمن أو خارجه وبالتالي فقدان جزء كبير من الأموال سوف يستفيد منه المضاربون بالعمله.

عدن - فاقمت الإجراءات الحوثية من معاناة اليمنيين وساهمت وفقا لخبراء اقتصاديين وماليين في تعميق حالة الإنهيار المتسارعة في العملة اليمنية، جراء منع الحوثيين التعامل بالعملة النقدية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن والشروع في سحبها من الأسواق ومحال الصرافة.

وحذر الخبراء من نتائج الإجراءات الحوثية على الاقتصاد اليمني الهش وانعكاساتها على الوضع الإنساني والمعيشي المتردي في اليمن الذي تصنفه المنظمات الدولية بأنه الأسوأ في العالم، حيث تشير التقارير إلى أن حوالي عشرة ملايين يمني يقفون على شفير المجاعة، في حين يعاني ربع سكان اليمن على أقل تقدير من أعراض سوء التغذية الحاد والأطفال على وجه الخصوص.

وتشير تقارير اقتصادية دولية إلى أن حوالي 20 مليون نسمة (أي 76 بالمائة من السكان) يعانون من الانعدام الغذائي الحاد وفقا لأحدث تحليل لتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. ويقدّر التحليل أن 15.9 مليون نسمة (53 بالمائة من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بالرغم من استمرار المساعدات الغذائية الإنسانية، بما في ذلك ما يقرب من 5 ملايين شخص على حافة المجاعة في فئة المستوى الرابع في التصنيف الدولي، كما تعتبر اليمن ضمن أكثر ثلاث دول في العالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم.

وتؤكد العديد من التقارير تسارع حدة الإنهيار في قيمة العملة اليمنية بعد مرور خمس سنوات من الحرب التي تسببت في حالة من الفوضى الاقتصادية وتسببت آثارها الكارثية في تفكيك مؤسسات الدولة النقدية، في ظل رصيد متزايد من تاريخ سوء الإدارة وتردي الخدمات المصرفية.

وبلغت نزوتها في أعقاب تكريس حالة الإزدواج في السلطات المالية والتعارض في صلاحياتها، الأمر الذي ألحق بظلاله الثقيلة على الاقتصاد اليمني، وضاعف الضغوط على القطاع الخاص الذي يواجه كيانين مصرفيين في مناطق شرعية ومناطق الحوثيين، إضافة إلى مواجهة التداعيات المباشرة لخسارة العملة الوطنية ما يوازئ 143 بالمائة من قيمتها خلال الخمس سنوات الماضية، وما نتج عنه من موجات متتالية من أزمات توفير العملة المحلية والأجنبية، في ظل غياب شبه كلي للسياسة النقدية القادرة على إدارة القطاع المصرفي وفقا لمتطلبات السوق وما يتطلبه بلد يعاني من الحرب.

ويرجع أوبوكر سالم باعبيد رئيس الغرفة التجارية والاقتصادية في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن في تصريح له لـ"العرب" أسباب ما يصفه بالكارثة الاقتصادية إلى القرارات العشوائية وغير المدروسة التي يصدرها الحوثيون في صنعاء لتحقيق أهداف وغايات سياسية، الأمر الذي تسبب في اتساع رقعة الصراع حول القطاع المصرفي نتيجة الإزدواج الحاصل في إدارة البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن وإصدار قرارات تؤدي إلى فرض المزيد من القيود على النشاط الاقتصادي.

ويصف باعبيد القرار الأخير للبنك المركزي في صنعاء الخاضع لسيطرة الحوثيين والمتعلق بمنع تداول الإصدار النقدي الجديد الصادر عن البنك المركزي في عدن والبند بإجراءات استبدال تلك العملة بأخرى إلكترونية بأنها خطوة غير مدروسة تؤدي إلى تعميق حالة المعاناة وتنعكس بشكل



أبو بكر سالم باعبيد
قرارات الحوثيين
عشوائية وتهدف إلى
تحقيق غايات سياسية

خالد عبدالواحد
الحوثيون يتسببون
في خسارة المواطنين
لقيمة مدخراتهم



لا خيار لقطر سوى الأجواء الإيرانية الخطرة

ضواحي العاصمة طهران، حيث ظل الغضب الدولي يتراكم مع إقرار طهران مسؤوليتها عن إسقاط الطائرة بعد أن نفت ذلك في وقت سابق.

وكتشفت مصادر دبلوماسية غربية أن روحاني طالب الشيخ تميم بتوسط قطر مع الدول الغربية لإيقاف الحملة المتصاعدة ومساعدة إيران بدفع التعويضات عن إسقاط الطائرة الأوكرانية، كنوع من رد الجميل لطهران على موقفها المساند لها في أزمةها مع دول المقاطعة.

حسن روحاني، الشكر لإيران لدعمها الدوحة عبر إتاحة مسارات جوية وبرية بعد أن فرضت السعودية وحلفاء لها مقاطعة في مجالى التجارة والنقل على قطر في منتصف 2017.

وقال أمير قطر "علاقاتنا مع إيران تاريخية ونحن المساعدة التي قدموها لنا، خاصة بالسنوات الأخيرة". وتأتي زيارة الشيخ تميم في وقت وصلت فيه إيران إلى نقطة الغليان بعد أربعة أيام من إسقاط صاروخ إيراني، الطائرة المدنية الأوكرانية، فوق إحدى

الخطوط الجوية القطرية التي لا يسمح لها بالتحليق في المجال الجوي لدول المقاطعة (السعودية والإمارات والبحرين ومصر).

ويرى متابعون أن لا خيار لدولة قطر غير الأجواء الإيرانية رغم تفاقم الخطورة وتوقف العديد من الخطوط الدولية تسيير رحلات عبر الأجواء الإيرانية.

الدوحة - قال أكبر الباكس الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية الأربعة إن الشركة ستواصل تسيير الرحلات إلى إيران وإنها لم تخسر أي حجوزات خلال تصاعد التوتر بمنطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة.

والغني عدد من الرحلات الجوية إلى إيران الأسبوع الماضي بعد إسقاط طهران لطائرة ركاب أوكرانية، نهب ضحيتها 176 ركاباً.

وتستخدم العديد من شركات الطيران المجال الجوي الإيراني ومن بينها